



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المحترم

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

ماجستير تاريخ حديث

بلاد الشام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

استاذ المادة

أ.د طه خلف محمد

٢٠٢٥/٢٠٢٤

على

في عشية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كانت بلاد الشام تعيش حالة من التغيرات السياسية العميقة، نتيجة لتأزم الوضع الداخلي في الدولة العثمانية من جهة، وتزايد التدخل الأوروبي في شؤونها من جهة أخرى. فمع تراجع القوة العسكرية والاقتصادية للدولة العثمانية، لجأ السلاطين إلى تنفيذ سلسلة من الإصلاحات عُرفت باسم "التنظيمات"، بدأت رسميًا عام 1839 م بمرسوم "خط كلخانة"، ثم تلاه مرسوم "خط همايون" سنة 1856 م، وقد شملت هذه الإصلاحات جوانب متعددة مثل الإدارة، والتعليم، والقضاء، وحقوق غير المسلمين، وكان الهدف المعلن منها هو تحديث الدولة العثمانية.

لكن هذه الإصلاحات أثارت جدلاً واسعاً في بلاد الشام، حيث وجد المسلمون أنفسهم مضطرين لقبول نوع من المساواة القانونية مع غير المسلمين، وهو ما أثار استياءً عند فئة واسعة منهم. في الوقت ذاته، لم يشعر المسيحيون أن هذه الإصلاحات ضمنت لهم الحماية الكافية، لاسيما في ظل استمرار الفوارق الطائفية و العادات الاجتماعية التي تُقصيهم عن كثير من المناصب والنفوذ. ونتيجة لهذا التوتر، بدأت العلاقات الطائفية تتدهور تدريجيًا، حتى وصلت إلى ذروتها في عام 1860 م، حين اندلعت اشتباكات عنيفة بين الموارنة والدروز في جبل لبنان، وتوسعت لاحقًا لتصل إلى دمشق، حيث شهدت المدينة مجازر دامية راح ضحيتها آلاف المسيحيين.

كان لهذا الحدث أثر سياسي عميق، إذ سارعت فرنسا إلى التدخل بحجة حماية المسيحيين، وطلبت من الدولة العثمانية السماح بإنزال قوات عسكرية فرنسية في بيروت، وهو ما تم بالفعل. وتحت ضغط دولي، وافقت الدولة العثمانية على إنشاء كيان إداري جديد في جبل لبنان يُعرف بـ "متصرفية جبل لبنان"، يكون له طابع خاص وحاكم مسيحي غير لبناني، يُعيّن من قبل السلطان ولكن بموافقة القوى الأوروبية. هذا الاتفاق مثّل نوعاً من تقليص السيادة العثمانية على المنطقة، حيث أصبحت إدارة المتصرفية تخضع فعلياً لرقابة دولية.

تزامن ذلك مع تصاعد النفوذ الأوروبي في بلاد الشام بشكل عام، فلم يعد التدخل الأوروبي يقتصر على الجانب العسكري أو الديني، بل امتد إلى الاقتصاد والتعليم والقضاء. الدول الأوروبية مثل فرنسا وبريطانيا وروسيا بدأت تتنافس فيما بينها على بسط نفوذها داخل المدن الشامية، مستخدمة ذريعة "حماية الأقليات الدينية" لتبرير تدخلاتها. فرنسا اعتبرت نفسها حامية للكاثوليك، وروسيا للأرثوذكس، وبريطانيا للبروتستانت، وقد تمخض عن هذا التدخل منح رعايا الدول الأوروبية امتيازات قانونية واقتصادية، مثل إعفائهم من الضرائب وخضوعهم لقوانين بلادهم لا للقانون العثماني. هذا الوضع جعل العديد من التجار والوجهاء المحليين يسعون للحصول على حماية أوروبية، ما زاد من نفوذ الأجانب وأضعف سلطة الدولة المركزية.

ومع هذا التراجع في السيطرة العثمانية، بدأت تظهر داخل بلاد الشام قوى محلية جديدة. فقد نشأت طبقة من المثقفين والمتعلمين، لاسيما في المدن الكبرى كدمشق وبيروت وحلب، بدأت تطرح تساؤلات حول شرعية الحكم العثماني، وبدأت تتبنى أفكارًا إصلاحية، بل وقومية لاحقًا، تدعو إلى إدارة محلية أوسع أو حتى الاستقلال. وقد أدت الصحف والمدارس والبعثات الأجنبية دورًا كبيرًا في تشكيل هذا الوعي السياسي الجديد، الذي سرعان ما سيتحول في بدايات القرن العشرين إلى حركة قومية عربية تطالب بالانفصال عن الدولة العثمانية.

وبهذا، كانت بلاد الشام خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تموج بصراعات متعددة الأوجه؛ بين سلطة عثمانية تحاول الحفاظ على وحدتها، وقوى أوروبية تتسابق على النفوذ، ومجتمعات محلية تتخبط بين صراعاتها الداخلية وتطلعاتها إلى مستقبل أكثر استقلالاً وعدلاً. لقد كانت هذه المرحلة، بكل ما حملته من اضطراب سياسي، هي التمهيد الحقيقي لما ستشهده المنطقة لاحقًا من تحولات جذرية مع انهيار الدولة العثمانية وبرز الفكر القومي العربي.

اقتصاديًا، كانت بلاد الشام تعيش حالة من الانتقال البطيء من الاقتصاد الزراعي التقليدي إلى نمط اقتصادي أكثر انفتاحًا على العالم الخارجي.

الزراعة ظلت النشاط الأساسي لغالبية السكان، لكنها كانت تعاني من ضعف الإنتاجية بسبب الأساليب البدائية واحتكار الإقطاعيين للأراضي. في المقابل، بدأت التجارة تأخذ دورًا متعاظمًا، لاسيما مع ازدهار موانئ مثل بيروت وحيفا، وتحولت بيروت بشكل خاص إلى مركز تجاري مهم نتيجة تطوير بنيتها التحتية وربطها بدمشق عبر طرق جديدة، ثم عبر السكك الحديدية لاحقًا.

هذا الانفتاح التجاري لم يكن منفصلاً عن الحضور الأوروبي المتزايد، فقد دخلت شركات و مؤسسات مالية أوروبية المنطقة، واستثمرت في مشاريع البنية التحتية، لاسيما في مجالات النقل والاتصالات. كما زاد اعتماد الشاميين على المنتجات الأوروبية، مما جعل الاقتصاد المحلي مرتبطاً تدريجياً بالمصالح الاقتصادية للدول الكبرى، وهو ما أدى بدوره إلى نوع من التبعية الاقتصادية.

أما من الناحية الاجتماعية والثقافية، فقد شهدت بلاد الشام بدايات ما يُعرف بـ" النهضة العربية"، وهي حركة فكرية وثقافية بدأت مع منتصف القرن التاسع عشر وامتدت إلى أوائل القرن العشرين. هذه النهضة ظهرت أولاً في المدن الكبرى، مثل بيروت ودمشق وحلب، وشملت مجالات الأدب، والصحافة، والتعليم. أسهم مثقفون كبار في إشعال شرارة الوعي القومي والفكري، ومنهم بطرس البستاني وناصيف اليازجي وغيرهم من الرواد الذين سعوا إلى إحياء اللغة العربية وتحديث الفكر العربي.

أدت المدارس التنصيرية الأجنبية، لاسيما الفرنسية والإنجليزية، دوراً كبيراً في نشر التعليم الحديث، وأدخلت إلى المنطقة مناهج جديدة شملت العلوم الحديثة واللغات الأجنبية، مما أحدث تغييراً في مستوى الوعي والثقافة، خصوصاً في أوساط الطبقة الوسطى الناشئة. وقد شكّلت هذه المدارس أيضاً بيئة خصبة لظهور طبقة من المثقفين الذين سيقودون لاحقاً حركات المطالبة بالإصلاح والاستقلال.

وهكذا، يمكن القول إن بلاد الشام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت تقف على عتبة التحول، تعيش حالة من التوتر بين تقاليد ماضية وقوى حداثة قادمة، بين سلطة عثمانية تحاول التماسك وقوى أجنبية تسعى للهيمنة، وبين شعوب بدأت تستعيد وعيها الثقافي والقومي، ما سيؤسس لاحقاً لحركات النهضة والاستقلال.

- ١ - عمر ابو النصر ، سوريا و لبنان في القرن التاسع عشر.
- ٢ - طه خلف مُحمَّد الجبوري ، بريطانيا و بلاد الشام دراسة اقتصادية سياسية 1876 - 1860 (م) ، أطروحة دكتوراه.
- ٣ - شاهين مكاربوس ، حسر اللثام عن نكبات الشام.
- ٤ - عبد الإله احمد المصطفى ، السياسة الأوربية و تطورها في بلاد الشام 1878 - 1840 (م) ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق السورية.
- ٥ - عبدالكريم رافق ، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث.
- ٦ - زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان.
- ٧ - مُحمَّد سعيد الاسطواني ، مشاهد وأحداث دمشق في منتصف القرن التاسع عشر ١٨٤٠ - ١٨٦١